Egypt BC

بيان وفد مصر

أمام الجلسة العامة

للجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووى ٢٠١٠

تلقيه السيدة السفيرة نائلة جبر

مساعدة وزير الخارجية للهيئات والمنظمات الدولية

رئيسة وفد مصر

رجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

يسعدنى أن أهنِئكم على انتخابكم رئيساً للجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر عام ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي. وأؤكِّدُ أن وفد مصر سيبذل كل جهد ممكن لإنجاح أعمال اللجنة، كخطوة أولى نحو إرساء دعائم دورة ناجحة للمراجعة، تُسهم نتائجُها فى الحفاظ على تماسك ومصداقية المعاهدة، وهو الأمر الذى يُمثّلُ أحد أهم محاور وأهداف السياسة الخارجية المصرية.

كما أعبر عن تقديرنا للجهود المكثفة التي قمتم بها على مدار الشهور الماضية لضمان نجاح أعمال اللجنة التحضيرية التي تنعقد لأول مرة في فيينا، وحرصكم على الحسم المبكر للجوانب الإجرائية حتى يتسنى التركيز على الأمور الموضوعية.

وأود أن أوضِّحَ بدايةً أننا قبلنا بالإشارة في جدول الأعمال المقترح، إلى نتائج جميع مؤتمرات المراجعة السابقة، من منطلق حرصنا على إنجاح أعمال اللجنة التحضيرية؛ وأننا نعتبر أن نتائج مؤتمر مراجعة عام ١٩٩٥ تحديداً، تكتسِبُ وضعية خاصة بالنظر للأهمية الكبيرة التي تمثلها جميع عناصر قرارات ومقررات صفقة التمديد اللانهائي عام ١٩٩٥. كما أننا نولى أهمية خاصة لنتائج مؤتمر مراجعة عام ٢٠٠٠، وما تضمنته وثيقته الختامية من توافق على موضوعات نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار، والشرق الأوسط.

واتصالاً بما تَقدَّمَ، أود أن أسَجِّلَ أننا نعتبر أن قضية الامتثال المشار إليها في جدول الأعمال يشمل جميع بنود المعاهدة دون تمييز، بما فى ذلك التزامات الدول النووية بنزع السلاح النووي، والتزام جميع أطراف المعاهدة بعدم تزويد الدول غير الأطراف بالمواد والتكنولوجيا النووية.

السيد الرئيس،

تنعقد أعمال اللجنة التحضيرية الأولى في مرحلة دقيقة يمر بها نظام منع الانتشار النووي، وهي مرحلة تشهد العديد من الإخفاقات التي باتت تهدد مصداقية وتماسك هذا النظام بشكل يثير القلق، ويدعونا لتحمل مسئولياتنا، والنظر بكل واقعية فيما تطرحه هذه المرحلة من تحديات لاحتواء بوادر تصدع منظومة منع الانتشار التى تعد ركناً أساسياً فى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

إن معاهدة عدم الانتشار النووي تستند على التوازن الدقيق لمجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة للدول الأطراف، ويحدِّدُ إطارَها الرئيسي ركائزُ ثلاث تتمثل في نزع السلاح النووى، ومنع الانتشار النووى، والحق الأصيل في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومن ثم، فإن معيار نجاح المعاهدة في تحقيق أهدافها الأساسية يظل مرهوناً بمدى التزام أطرافها بتنفيذ هذه الركائز الثلاث بشكل موضوعي ومتوازن ودون انتقائية، وإن انتفاء هذا التوازن يهدد، دون شك، مصداقية المعاهدة.

ورغم ذلك فقد شهدنا خلال السنوات الماضية خللاً واضحاً فى الحفاظ على التوازن المنشود بين حقوق وواجبات الدول الأطراف؛ إذ رغم تقبل الدول غير النووية لواقع الاختلاف المؤقت لوضعيتها بالمعاهدة، وتنازلها المؤقت عن مساواتها بالدول النووية، إلا أن الأخيرة تقاعست حتى الآن عن تنفيذ التزاماتها تجاه تحقيق نزع السلاح النووى وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، وتجاهلت تنفيذ خطة العمل المكونة من ثلاثة عشر خطوة التي أقرها مؤتمر مراجعة عام ٢٠٠٠، وأحجمت عن أي تقليص فعلى لدور السلاح النووى فى استراتيجياتها الأمنية والعسكرية، وعمدت لتطوير واستحداث أجيال جديدة من هذا السلاح؛ وهي أمور تدفع نحو تقويض نظام منع الانتشار، وتعظيم مخاطر استخدام الأسلحة النووية فضلاً عن أنها تبقي هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية بعيد المنال.

السيد الرئيس،

تستمر محاولات عدد من الدول لفرض التزامات وقيود إضافية على الدول غير النووية التى نبذت الخيار النووى العسكرى مقابل حصولها على الطاقة النووية السلمية، وتلتزم بواجباتها فى منع الانتشار؛ إذ تتعرض تلك الدول إلى محاولات لفرض شروط غير مبررة تقيد حصولها على المواد والتكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية.

لم يقتصر الأمر على ذلك، فإن الدول غير النووية تواجه فى الوقت الحالى ضغوطاً إضافية تحاول فرض المزيد من الالتزامات والقيود عليها فى مجال أنشطة التحقق، وتتجاهل الطبيعة الاختيارية لأى أداة تكميلية جديدة. هذا، وأود الإشارة

إلى أنه من الأولى العمل على تحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة كخطوة أولى باعتباره الركن الأساسي لنظام منع الانتشار النووي، ولا شك أن ذلك يجب أن يشمل حظر أي تعاون في مجال التكنولوجيا النووية مع الدول غير الأطراف في المعاهدة.

هذا، وقد شكلت العوامل السابقة خللاً وخلطاً للأولويات، فى وقت حرج تشهد فيه المعاهدة تحديات عديدة أكثر إلحاحاً وأولى بالاهتمام، وتتطلب جهوداً مكثفة وموحدة من المجتمع الدولى لانتشال منظومة عدم الانتشار من عثرتها. ورغم ذلك، فقد حفلت الساحة الدولية خلال الفترة الماضية بمبادرات تستهلك الوقت وتشتت التركيز، لإنشاء كيانات موازية محدودة العضوية تفتقر إلى الشفافية والهيكل المؤسسى الواضح، وتحيد عن النهج متعدد الأطراف.

السيد الرئيس،

فى وقت يتعاظم فيه احتياج العالم لمصادر الطاقة، فإن الحق الأصيل للدول النامية فى توظيف الطاقة الذرية لتساهم فى تحقيق خططها التنموية، يدفعنا إلى التفكير فى كيفية تفعيل أحد أهم ركائز المعاهدة وهو "التعاون فى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية"، وكيفية مساعدة تلك الدول فى إجراء البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية دون تمييز أو انتقائية. وليس أفضل من إتباع نصوص المعاهدة كمرجعية فى هذا الإطار، يتم السماح بموجبها للدول غير النووية بالاستفادة غير المشروطة من حقها فى الانتفاع من التكنولوجيا النووية ما دامت خاضعة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،

نرقب بقلق متزايد، ما يشهده المجتمع الدولى مؤخراً من محاولات لإعادة تفسير المادة الرابعة بما يقيد حق الدول غير النووية في الاستخدامات السلمية، سواء من خلال تصنيف التكنولوجيا النووية لتكنولوجيا حساسة وأخرى غير حساسة، أو من خلال طرح مبادرات تهدف إلى منع اعتماد الدول النامية على نفسها لتوفير احتياجاتها من الوقود النووى. وإننا نتخوف من أن تؤثر تلك الجهود غير المبررة قانوناً على توازن المعاهدة، أو أن تؤدي إلى إعادة توجيه نشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتتحول تدريجياً إلى إعاقة نقل التكنولوجيا النووية وتقليص قيمة نظام الضمانات الشاملة، بدلاً من تيسير الاستفادة من التكنولوجيا النووية السلمية تحت نظام الضمانات الشاملة.

السيد الرئيس،

يمثل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من توتر وخلل واضح فى موازين القوى يعكسه توافر إمكانات وقدرات نووية خارج رقابة منظومة منع الانتشار النووى، أحد أهم التحديات التى تهدد مصداقية وفاعلية بل وجدوى معاهدة عدم الانتشار النووي فى دعم الأمن والسلم الإقليمى والدولى. وقد أدرك أعضاء المجتمع الدولى بما في ذلك الدول النووية وغير النووية خطورة هذا التهديد، وهو ما تمثل فى تأييدهم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وقرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر المراجعة عام ١٩٩٥ الذى شكل أساساً

مباشراً للقبول بالتمديد اللانهائى للمعاهدة بتوافق الآراء، وأحد أهم مرجعيات الوثيقة النهائية لمؤتمر ٢٠٠٠.

إن الارتباط المباشر بين عنصرى التمديد اللانهائى للمعاهدة، وبين إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط هو أمر متفق عليه دولياً، ومن ثم فإن انتفاء أحد هذين العنصرين يفرغ العنصر الآخر من محتواه وجدواه ويفتح الباب لإجراءات أحادية تنفلت معها سياسات دول المنطقة وتدخل بأكثر مناطق العالم توترا فى موجة من الأفعال وردود الأفعال غير المحسوبة.

وللأسف الشديد، فإن الإرادة الدولية التى انعكست فى القرارات والوثائق الدولية بشأن إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، لم تصاحبها إجراءات عملية لمطالبة إسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط غير المنضمة للمعاهدة، بالالتزام بالتوافق الدولي. بل تفاقم الأمر إلى أبعد ذلك، وشهدنا جميعاً محاولات إعلامية إسرائيلية لتحدى المجتمع الدولى من خلال تصريح أحد كبار مسئوليها، حول توفر إمكانيات نووية عسكرية لبلاده، وهو ما نرفضه شكلاً وموضوعاً ونرى فيه ترويجاً لضعف مساهمة المعاهدة فى حفظ أمن كافة دول المنطقة الأخرى التى انضمت إليها، وهو ما قد يدفع الشرق الأوسط إلى سباق للتسلح النووى يؤثر على استقرار المنطقة وعلى مستقبل منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار النووى برمته.

وفى هذا الإطار، تدعو مصر الدول الأطراف فى المعاهدة إلى تبنى منهج عملى وتنفيذي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط

من الأسلحة النووية، دون تمييز بين دولة وأخرى؛ والضغط على إسرائيل للانضمام للمعاهدة كدولة غير نووية، وإخضاع جميع منشآتها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، اتساقاً مع قرار مؤتمر المراجعة والمد لعام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة عام ٢٠٠٠، وغيرهما من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيد الرئيس،

تؤمن مصر بأن الضمان الوحيد ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية يتمثل فى الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة وهو هدف رئيسى من أهداف المعاهدة يتطلب تحقيق عالمية المعاهدة من جهة، وتعاون الدول النووية لتنفيذ التزاماتها طبقاً للمادة السادسة من جهةٍ أخرى.

وانتظاراً لتحقق ذلك، طالبت مصر تكراراً ومعها غالبية الدول أعضاء المعاهدة بتوفير ضمانات أمن غير مشروطة للدول غير النووية من خلال أداة قانونية ملزمة للدول النووية. وقد تقدمت مصر منفردة، ومع شركائها من تحالف الأجندة الجديدة بأوراق عمل حول هذا المطلب المشروع خلال دورات المراجعة السابقة. كما جددت الجمعية العامة للأمم المتحدة مطالبتها فى دورتها الأخيرة بتفعيل مؤتمر نزع السلاح وبدء المفاوضات في هذا الشأن. ونأمل أن تولى اللجنة التحضيرية الاهتمام الكافى لضمانات الأمن بما يمهد الطريق لإقرار ما يلزم من إجراءات فى مؤتمر المراجعة للتعامل مع هذه القضية الهامة.

السيد الرئيس،

إن دورة المراجعة الحالية تواجه العديد من القضايا الهامة التي تستلزم خيارات وتحركات حاسمة، يتوقف نجاحها على مدى جدية التزامنا ببنود المعاهدة والعمل على تحقيق عالميتها. لذا، أدعو جميع الأطراف للتعاون البناء دون انتقائية أو معايير مزدوجة لإنجاح هذه الدورة. وعلى خلفية دعم حكوماتنا للجهود التى يبذلها المجتمع المدنى تأييداً لأهداف المعاهدة، فعلينا جميعاً مسئولية بذل كل الجهد لننجح فى تحقيق ما تتوقعه منا شعوب العالم ومنظمات المجتمع المدنى التى تمثل اهتماماتها وأولوياتها.

—